الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

23 **يناير** 2024

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان في العالم	25

التويجري: لا تجزئة لحقوق الإنسان.. السعودية تسعى للأفضل عالمياً

المصدر: بوابة عكاظ الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2153492

أكدت رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتورة هلا بنت مزيد التويجري عزم المملكة على المضي قدماً نحو بلوغ أفضل المستويات العالمية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار رؤيتها 2030.

جاء ذلك خلال مخاطبتها في بيان افتتاحي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جلسة الحوار التفاعلي ضمن الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل (UPR) للمجلس بجنيف. وقالت: إن حكومة المملكة تنظر بأهمية بالغة إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل من خلال التعامل بجدية مع هذه الآلية ابتداءً من تقديم تقاريرها الوطنية، وإيجاد آليات وطنية فاعلة لمتابعة تنفيذ التوصيات، وإشراك أصحاب المصلحة، والمشاركة بوفود تضم ممثلين على مستوى عالٍ من مختلف الجهات المعنية، وتأييد وتنفيذ معظم التوصيات التي قدمت للمملكة خلال جولات الاستعراض الـ3 السابقة، مشيرة إلى أن نسبة التنفيذ بلغت 85% من إجمالي عدد التوصيات التي قدمت خلال تلك الجولات والبالغة (450) توصية.

وأوضحت رئيس هيئة حقوق الإنسان خلال البيان الافتتاحي أنه خلال المدة التي يغطيها التقرير حققت المملكة إصلاحات وتطورات تاريخية ونوعية في مختلف مجالات حقوق الإنسان في إطار «رؤية المملكة 2030» التي جاءت منسجمةً مع المعايير الدولية في مجال الحق في التنمية ومضيفةً إليها، باعتبارها تنطلق من المبدأ المتضمن أن الإنسان ينبغي أن يكون محور التنمية وموضوعها والمستفيد منها، وقد شملت تلك الإصلاحات الـ3 جميع المستويات: التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، والإجرائية وجميع حقوق الإنسان وموضوعاتها مما يعد تطبيقاً لمبدأ تكاملية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وأكدت رئيس هيئة حقوق الإنسان أن ما تحقق من إصلاحات وتطورات وفق رؤية المملكة 2030 في مجال حقوق الإنسان يتجاوز الـ100 إصلاح، ولم تتوقف هذه الإصلاحات حتى في أشد الظروف التي شغلت العالم مثل ما تم خلال جائحة كورونا، مشيرةً إلى أنه تم بناء إطار قانوني ومؤسسي فاعل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث تم العمل على تعزيز كفاءة الممارسات من خلال ضمان انسجامها مع الإطار القانوني الذي يتفق مع المعايير الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان وخاصة ما يقع منها في نطاق التزامات المملكة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت طرفاً فيها.

وأكدت التويجري أن المملكة شهدت العديد من الإصلاحات والتطورات شملت التشريعات والأنظمة؛ بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومثلت تلك الإصلاحات والتشريعات نقلة نوعية. وأشارت إلى أن مجال حقوق المرأة وتمكينها حصل على النصيب الأكبر من الإصلاحات والتطورات التي تحققت خلال المدة التي يغطيها التقرير بأكثر من (50) إصلاحاً، وأن مجال القضاء على العنف ضد النساء والفتيات قد حظي بتعديل نظام الحماية من الإيذاء في 9 مارس 2022. وأضافت أنه في ما يتعلق بمجال حقوق الطفل والتوصيات المقدمة في هذا الجانب، فقد تم إطلاق مبادرة الأمير محمد بن سلمان لحماية الأطفال في العالم السيبراني 2020، كما تم إطلاق الإستراتيجية الوطنية للأسرة التي تشمل (39) مبادرة تتضافر لتعزيز وحماية حقوق الطفل. وقالت رئيس هيئة حقوق الإنسان في ما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بالحق في العمل وحقوق العمال، إن رؤية المملكة 2030 أسهمت في تعزيز بيئة العمل في المملكة وجعلها جاذبة وتنافسية وترتكز على النهج القائم على حقوق الإنسان، مشيرةً إلى أن التعليم بالمملكة يعد إلزامياً لمن هم في سن السادسة إلى الخامسة عشرة، مشيرة إلى أن إطلاق برنامج تنمية القدرات البشرية يهدف إلى بناء رحلة تعليمية متكاملة. وشددت على أنه من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل التي أُنشئت مع إنشاء هذا المجلس لمعالجة التحديات التي كانت تواجهها لجنة حقوق الإنسان السابقة من خلال تطبيق ذات المعايير على جميع الدول؛ أنتهز الفرصة للتأكيد على أهمية التقيد بمبدأ تكاملية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وإعطائها الوزن ذاته من الاهتمام، والإعمال الصحيح لمبدأ «عالمية حقوق

حقوق الإنسان في الصحافة

الإنسان» الذي ينبغي أن يستوعب القواسم المشتركة بين الشعوب بما يسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع دول العالم على اختلاف وتنوع ثقافاتها. وشهدت جلسة الحوار التفاعلي لمناقشة تقرير المملكة في الاستعراض الدوري الشامل حواراً فاعلاً أشاد فيه عدد من دول أعضاء المجلس أثناء الاستعراض بما حققته رؤية المملكة 2030 من نقلة تنموية نوعية في مجال دعم وحماية حقوق الإنسان. ويُعد الاستعراض الدوري الشامل أحد أهم الآليات التي يتبعها مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة؛ بهدف استعراض تنفيذ الدول الأعضاء في المنظمة لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان كل 4 أعوام، كما يوفر فرصة للدول المشاركة فيه، لعرض إجراءاتها المتخذة لتحسين حالة حقوق الإنسان، والتغلب على التحديات التي تواجه التمتع بها. كما يهدف الاستعراض الدوري الشامل، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس 2006 بموجب القرار60/251، إلى حثّ الدول على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ودعمها وتوسيع نطاقها في كل بلد.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مختصون لـ"الرياض": السعوديون أثبتوا كفاءتهم.. وعقوبات بحق المخالفين

8000فرصة عمل سيوفرها "توطين المهن الهندسية"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.alriyadh.com/2055307

أعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وبالشراكة مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان عن قرار توطين المهن الهندسية في القطاع الخاص بنسبة 25 % اعتبارًا من 21 يوليو 2024، بحيث تطبق نسب التوطين الجديدة على منشآت القطاع الخاص التي يعمل بها 5 عاملين في المهن الهندسية، ورحب عدد من المختصين بهذا القرار في ظل وفرة الوظائف المناسبة والملائمة لشبان وشابات المملكة في مختلف القطاعات الهندسية المختلفة كالهندسة الميكانيكية والكهربائية والمدنية والصناعية والكيميائية والهندسة الزراعية وهندسة التعدين والطيران والبترول والهندسة المعمارية.
وأظهرت وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان عبر حسابها الموثق على موقع للتواصل الاجتماعي، أن نطاق قرار توطين المهن الهندسية سيطبق على منشآت القطاع الخاص التي يعمل بها 5 عاملين في المهن الهندسية بنسبة توطين الزامية قدرها 25 % وسيستهدف أكثر من 8000 فرصة عمل خلال مهلة تصحيح قدرها 6 أشهر وسيكون الحد الأدنى للأجور هو 7000 ريال. وأوضحت وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان أنها ستعمل على متابعة وتنفيذ هذا القرار الذي يرفع مستوى المشاركة في سوق العمل، حيث ستتولى «الشؤون البلدية والقروية والإسكان» الإشراف على تنفيذه بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل وتخصص المهن الهندسية.
كما أكدت وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان أن منشآت القطاع الخاص ستستفيد من المحفزات وبرامج الدعم التي تقدمها منظومة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لمساعدة المنشآت في توظيف السعوديين تشمل: دعم عملية الاستقطاب والبحث عن العاملين المناسبين، ودعم عملية التدريب والتأهيل الضرورية، ودعم عملية التوظيف والاستمرار الوظيفي، بالإضافة إلى أولوية الاستفادة من كافة برامج دعم التوطين المتاحة لدى المنظومة، وبرامج الدعم والتوظيف من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف). وأصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية دليل إرشادي يوضح تفاصيل التوطين والمهن والنسب المطلوبة على موقع الوزارة الإلكتروني، مُشددة على ضرورة تقيد المنشآت والالتزام بتطبيق الأحكام، تلافياً للعقوبات النظامية التي ستطبق بحق المخالفين. وأشاد رئيس الهيئة السعودية للمقاولين السابق م. أسامة بن حسن العفالق بقرارات توطين المهن وسير برامجها مبيناً بأن الشبان والشابات السعوديين أثبتوا كفاءتهم وقدرتهم على شغل الوظائف المناطة بهم كما أن وجودهم يعتبر عنصراً أساسياً في هذه المرحلة التي تشهد خلالها المملكة قفزات في شتى القطاعات بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين. وأشار م. أسامة العفالق إلى أن القطاع الهندسي الخاص قادر على توفير الوظائف المناسبة والملائمة للخريجين والخريجات اللذين بات التعليم السعودي يدفع بهم بسلاسة وأعداد طيبة بشكل سنوي، وهذا يدعونا إلى الحث على التوسع في برامج التدريب على رأس العمل دعما لإنجاح هذه القرارات الإيجابية، ويدعونا أيضاً لحث الشبان والشابات على الحرص على الاستقرار الوظيفي وعدم التسرع في الانتقال من وظيفة لأخرى في ظل ارتفاع الطلب الذي يحدث بدعم من مثل هذه القرارات فالاستقرار الوظيفي مهم لمستقبل الموظف وللمنشأة التي يعمل بها.
بدوره رحب عضو لجنة الاستثمار في غرفة تجارة مكة المكرمة المهندس عبدالمنعم مصطفى الشنقيطي بهذا القرار مشيراً إلى نجاح المهندسين والمهندسات والفنيين والاختصاصيين الهندسيين السعوديين وتميزهم الذي يعطيهم الأحقية بالمشاركة في تنمية الوطن خصوصاً وأن القطاع الهندسي يشكو من طفرة في أعداد العمالة الأجنبية، رغم وفرة الوظائف المناسبة والملائمة لشبان وشابات المملكة في مختلف القطاعات الهندسية المختلفة كالهندسة الميكانيكية والكهربائية

والمدنية والصناعية والكيميائية والهندسة الزراعية وهندسة التعدين والطيران والبترول والهندسة المعمارية وغيرها من التخصصات الهندسية.

الصمعاني: إطلاق مشروع للتعامل مع قضايا الإرث قريباً.. والصكوك ضمن "المعتمدة" فعالة منتدى مستقبل العقار.. إبرام أكبر صفقة تمويل عقاري بقيمة 77 مليار ريال

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.alriyadh.com/2055305

أكد صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن طلال بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير، أن رؤية المملكة 2030 بقيادة سمو ولي العهد -حفظه الله- تسعى إلى ضرورة إيجاد البدائل والميزات النسبية المتوفرة في كل مناطق المملكة لتنويع مصادر الدخل.

وقال خلال مشاركته في جلسة بعنوان" تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق المملكة" ضمن فعاليات منتدى مستقبل العقار المنعقد أمس: "إن تحديد الميزات النسبية في كل منطقة وتحويلها إلى ميزات تنافسية أسهمت في دعم عجلة التطوير في المنطقة، مبينًا أن استراتيجية عسير أول استراتيجية مناطقية في المملكة."

وأضاف سموه أن منطقة عسير أطلق عليها الشيم التي تمتاز بالأصالة، وسميت استراتيجية عسير بالقيم والشيم، وأصبح كل مشروع يربط بهما حتى أصبحت عسير تتجه لهذا الاتجاه.

وأشار إلى أنه وبفضل من الله تم تحديد 10 تحديات يجري العمل على حلها بالفعل أو في الطريق للانتهاء منها بموجب خطة زمنية محددة، ومنها إكمال المدينة الجامعية والمطار وطريق جازان عسير والمدينة الطبية ورفع مستوى جودة الاتصالات والكهرباء وإيصال التحلية وانهاء العجز وإيصال شبكة المنازل وإكمال المدينة الصناعية والإسكان.

ولفت النظر إلى تنفيذ "المخطط الإقليمي" الذي أسهم في التعرف على التمدد السكاني والحدائق والمباني والمدارس والطرق حتى تُسهل عملية التطوير العقاري الذي اكتمل بنسبة 40 % حتى الآن، خاصة بعدما كانت مدن المنطقة سابقًا تنمو بشكل عشوائي وتحتاج إلى بيئة تحتية.

وبين أن عسير تمتلك 150 كيلومترًا على ساحل البحر، وسيتم ربطها مع الجبل والصحراء من خلال الطرق أو الأفكار وذلك عن طريق التعاون مع شركة البحر الأحمر وهيئة البحر الأحمر، كما تمتلك عسير 4000 قرية تراثية مستغل منها قريتان، ويتم العمل حاليًا على تطوير بقية القرى مثل قرية العكاز التي تبعد عن أبها بحوالي 10 كيلومترات، أسهم أهلها فيها كجزء من عملية التغير والتطوير حتى إنهم تبرعوا بأراضيهم حتى يجعلوا منها قرية أثرية ووجهة سياحية.

وقال: "لجعل منطقة عالمية طوال العام لابد من توفير البيئة الصحية لاستقطاب المستثمرين، لذا خططنا لعمل "لجنة استثمار" في هيئة تطوير عسير تجمع الجهات من المستثمرين والمعنين بالتطوير في المنطقة، مما أسهم في تنظيم العمل الاستثماري والتطوري وهو ما مكننا من جمع مبلغ 6 مليارات ونصف المليار من الحجم المطلوب لتطوير القطاع الخاص البالغ قدره 8 مليارات ريال، كما أسّسنا لجنة لتذليل التحديات التي تواجه رجال الأعمال أسهمت في حلّ 90 % من التحديات الكبرى التي تواجه المستثمرين التي نعلم بها بالتعاون مع الوزارات المعنية."

وشهدت أعمال النسخة الثالثة لمنتدى مستقبل العقار التي دشنها معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان الأستاذ ماجد بن عبدالله الحقيل صباح أمس بالرياض اتفاقية نقل محفظة التمويلات المضمونة للجهات التمويلية من برنامج ضمانات التمويل العقاري - أحد برامج الصندوق العقاري - الذي مكّن أكثر من 116 ألف مستفيد من تملك السكن منذ انطلاقته 2018م بقيمة قروض عقارية مضمونة تبلغ 77 مليار ريال إلى الشركة السعودية لخدمات الضمان الإسكاني "ضمانات."

إلى ذلك كشف وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان ماجد بن عبدالله الحقيل أن مساهمة الأنشطة العقارية في الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي تبلغ 12.2 %، فيما بلغت مساهمة قطاع التشييد والبناء 11.3 % حتى الربع الثالث من عام 2023؛ كما أن القطاع يرتبط بأكثر من 120 صناعة اقتصادية؛ وهو ما يُؤكد أهميته وحيويته، وبفضل هذا الدعم السخي والرؤية الطموحة أصبح لدينا اليوم سوق عقاري جاذب للاستثمارات، ومُحفّز للنمو، وقادر على المُحافظة على استدامة الازدهار، يمتلك تنظيمات وتشريعات مرنة تُحقق له فعالية ومرونة في استيعاب كُل جديد في هذا القطاع.

جاء ذلك خلال دشن وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان ماجد بن عبدالله الحقيل، أعمال النسخة الثالثة لمنتدى مستقبل العقار والمقام في الرياض، تحت شعار "قوة المرونة.. بناء مستقبل عقاري مستدام ومزدهر"، بمشاركة أكثر من 85 دولة و 300 متحدث يمثلون القطاعين الحكومي والخاص، إلى جانب نخبة من الاقتصاديين والمستثمرين وصناع القرار وخبراء منظومة القطاع العقاري على المستوى المحلي والدولي.

فعلى مستوى التنظيمات والتشريعات العقارية أكد الحقيل عملت منظومة الإسكان بتوجيه من القيادة بسن وإحداث تنظيمات وتشريعات أسهمت بدورها في وضع الضوابط وحفظ الحقوق وتحفيز بيئة الاستثمار في القطاع، حيث تعد التنظيمات الداعمة للقطاع والتشريعات أداة جذب رئيسية لجلب الاستثمارات ورؤوس الأموال للقطاع العقاري، وتعزز التنمية والتطوير والابتكار والإبداع في القطاع، كما تسهم في حفظ حقوق أطراف العملية العقارية، وإيجاد صناعة عقارية ناجحة ومستدامة.

وقال: خلال السنوات الخمس الماضية صدر أكثر من 15 تشريعاً عقارياً، أهمها: نظام التسجيل العيني للعقار، ونظام الوساطة العقارية، ونظام المساهمات العقارية، ونظام بيع وتأجير المشروعات العقارية على الخارطة، ونظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها، إضافة إلى صدور عدد من اللوائح التنظيمية لأنشطة عقارية مثل المزادات والاستشارات والتحليلات العقارية"، مشيراً إلى أن القطاع شهد إعادة هيكلة بتشريعات داعمة تعزز الموثوقية والشفافية مثل "إيجار" و"ملاك" و"فرز الوحدات العقارية" و"الوساطة العقارية"، وغيرها من الأنظمة التي تم إطلاقها لتعزيز الشفافية في القطاع.

وفي مجال التمويل والدعم السكني؛ أوضح الحقيل أن مساهمة البنوك والمؤسسات التمويلية في القروض العقارية تجاوزت 650 مليار ريال، في حين بلغ عدد القروض المدعومة من الدولة نحو 750 ألف عقد.

مفيداً: أنه منذ إطلاق برنامج الإسكان في عام 2018 وحتى نهاية العام 2023، عملنا طوال هذه الفترة على تعزيز المعروض العقاري عبر طرح أكثر من 450 ألف وحدة وأرض سكنية، كما نسعى لمواصلة تعزيز هذا المعروض لما يقارب المليون وحدة سكنية حتى عام 2030 بالشراكة مع كبرى شركات التطوير العقاري مثل "الوطنية للإسكان" و"روشن" وغيرهما من الشركات في داخل المملكة وخارجها.

وبين أنه امتداداً للدعم الذي تقدمه الوزارة لقطاع التطوير العقاري؛ يأتي مركز خدمات المطورين العقاريين "إتمام" لتمكين المطورين العقاريين وتسهيل وتسريع إجراءات حصولهم على الخدمات التي تتطلبها المشاريع السكنية وفق رحلة عميل محوكمة مع شركائنا في القطاعات الحكومية المعنية وشركات الخدمات العامة، حيث تم تأهيل نحو ألفي مطور وتمكين اعتماد 765 مخططاً بمساحة إجمالية تزيد على 16 مليون م2، ودعم اعتماد واستلام مخططات البنية التحتية لأكثر من 350 مخططاً سكنياً.

وأكد الحقيل، على أن الفرص الاستثمارية في القطاع العقاري في المملكة، تُعد وجهة مطلوبة لرؤوس الأموال المحلية والعالمية، حيث استهدفنا عقد عدة شراكات فاعلة محلية ودولية لإيجاد تنافسية تسهم في تنمية القطاع وتعزز المعروض العقاري، وحرصنا على عقد شراكات نوعية لتحقيق قفزات نوعية في مجال التطوير العقاري عن طريق شركات وبيوت خبرة دولية عملاقة توفر مجتمعات سكنية متكاملة الخدمات، حيث تم مؤخراً توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع عدد من الدول، منها جمهورية الصين الشعبية باستثمارات تجاوزت خمسة مليارات ريال، كما عقدنا اتفاقية لتنفيذ مشروع سكني يوفر نحو 28 ألف وحدة سكنية مع أكبر الشركات المصرية في القطاع، كما يتم التحضير حالياً لعدة شراكات دولية سيتم الإعلان عنها قريباً. من جانب آخر، كشف وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني: "سنقوم بإطلاق مشروع خلال الثلاثة أشهر القادمة للتعامل مع قضايا الإرث، حيث سنحدد مهلة زمنية بقرار ثلاثة أشهر لحل النزاعات لتعزيز الكفاءة والعدالة". مبيناً أنه لا يوجد أي صك ضمن مخطط معتمد موقف أو ملغى لسبب يعود إلى الصك، موضحاً أن أي صك يقع ضمن مخطط معتمد من الجهة المختصة هو صك فعال، بناء على الأمر الملكي الصادر بهذا الشأن قبل 3

سنوات. وأشار إلى أن وزارة العدل قامت برفع الإيقاف والإلغاء عن أكثر من 20 ألف صك خلال الفترة الماضية، وأنه في حال ألغي الصك الأساس فإن الصكوك المتفرعة عنها ضمن المخططات المعتمدة لا يسري عليها هذا الإلغاء. وقال: سبق أن صدر التوجيه الكريم بتشكيل فريق لمعالجة بعض الصكوك التي بها مخالفات واقتراح الإجراءات التأديبية أو الجنائية - بحسب الأحوال، مما يضمن معالجة مشكلة كل من بيده صك وهو حسن النية، وعليه تم معالجة أكثر من 250 مليون متر مربع. وأوضح وزير العدل، أن الوزارة بدأت في تطبيق الهوية العقارية، التي تضمن عدم الازدواجية أو التداخل في الصكوك، مشيراً إلى أن عدد الصكوك العقارية الصادرة وفقاً للهوية العقارية بلغ أكثر من 500 ألف صك، فيما تستهدف الوزارة بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان تسجيل أكثر من 4 ملايين صك.

وكان وزير الشؤون البلدية والقروية الإسكان ماجد بن عبدالله الحقيل، قد دشّن المعرض المصاحب للنسخة الثالثة لمنتدى مستقبل العقار، متجولاً في المعرض، حيث قدم المشاركون فيه من كبريات شركات التطوير والتسويق العقاري والإسكان ومعظم الجهات التمويلية والبنوك السعودية والجهات الحكومية ذات العلاقة نبذة عن مشاركتهم.

كما شهد حفل تدشين المنتدى الإعلان عن توقيع اتفاقية انتقال محفظة برنامج "ضمانات" من صندوق التنمية العقارية إلى الشركة السعودية للضمان الإسكاني، التي استفاد منها أكثر من 116 ألف مستفيد لتملك المسكن الأول بقيمة إجمالية بلغت 77 مليار ريال، فيما بلغت الاتفاقية الثانية 7,4 مليارات ريال بين شركة أريب كابيتال وعدد من الشركات والبنوك، إضافة إلى توقيع اتفاقيات عدة لتطوير مشاريع وهيكلة صناديق استثمارية في القطاع العقاري.

إلى ذلك وقّع صندوق التنمية العقارية اتفاقية نقل محفظة التمويلات المضمونة للجهات التمويلية إلى الشركة السعودية لخدمات الضمان الإسكاني "ضمانات" بالشراكة مع عددٍ من الجهات التمويلية، وذلك على هامش منتدى مستقبل العقار، بحضور معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان ماجد الحقيل. وتهدف الاتفاقية إلى نقل محفظة التمويلات المضمونة للجهات التمويلية من برنامج ضمانات التمويل العقاري - أحد برامج الصندوق العقاري - الذي مكّن أكثر من 116 ألف مستفيد من تملك السكن منذ انطلاقته 2018م بقيمة قروض عقارية مضمونة تبلغ 77 مليار ريال إلى الشركة السعودية لخدمات الضمان الإسكاني "ضمانات."

وأوضح رئيس مجلس إدارة شركة "ضمانات" الرئيس التنفيذي للصندوق العقاري منصور بن ماضي، أن نقل محفظة التمويلات المضمونة للجهات التمويلية تأتي امتدادًا لبدء نشاطات شركة "ضمانات" للقيام بدورها لتكمل مسيرة برنامج ضمانات لتمكين مستفيدي برامج الدعم السكني غير المقبولين ائتمانياً لدى الجهات التمويلية من البنوك ومؤسسات التمويل من الحصول على التمويل اللازم لتملك السكن الملائم. ونوه بن ماضي بدور شركة "ضمانات" في تعزيز نمو القطاع العقاري ضمن منظومة متكاملة تُقدم برامج وخيارات سكنية وتمويلية متنوعة للمستفيدين لتملك السكن تحقيقاً لمستهدفات برنامج الإسكان - أحد برامج رؤية المملكة 2030.

يذكر أن الشركة السعودية لخدمات الضمان الإسكاني أُسِّسَت برأسمال 18 مليار ريال ومملوكة بالكامل لصندوق التنمية العقارية، ومرخصة من البنك المركز السعودي وتحت إشراف هيئة التأمين ومقرها مدينة الرياض.

من جانبهم، دشَّنت الشركة الوطنية للإسكان NHC برنامج "ركائز"، حيث تشمل مشاركة الوطنية للإسكان جناحًا تفاعليًا متعدد الأركان، تستعرض من خلاله أهم برامجها وخططها المستقبلية في قطاع التطوير العقاري، وطرح رؤيتها الإستراتيجية ودورها الرائد في إثراء السوق العقارية، كما تستقبل الراغبين في التعرف على مشاريعها وخططها. ويضم برنامج "ركائز" عددًا من المبادرات لدعم وتعزيز المحتوى المحلي في منظومة الإسكان وقطاع التطوير العقاري، وذلك من خلال عدة مبادرات تهدف للمحافظة على المال المنفق داخل المملكة وبناء اقتصاد وطني مستدام، بالإضافة إلى تعزيز الإمكانات المحلية لتعظيم القوة الشرائية الوطنية. ويتضمّن البرنامج 4 أهداف تطويرية، تشمل تعزيز الكوادر الوطنية، ودعم المصانع المحلية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توطين الصناعات وزيادة كفاءة الإنتاج، والتي بدورها ستسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 لتتبوأ المملكة مكانة ريادية على جميع الأصعدة وتكون في مقدمة دول العالم.

وتسعى الوطنية للإسكان من خلال "ركائز"، إلى دعم المحتوى المحلي وتوطين الصناعات، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج الإسكان، وذلك عبر برامج ومنصات مثل منصة "مواد"، والتي أسهمت في دعم المحتوى المحلي بأكثر من 137 مستفيدًا من مطورين ومقاولين عقاريين ومزودي خدمة، كما أسهمت في تعزيز المحتوى المحلي وخلق العديد من الفرص الوظيفية في هذا القطاع الحيوي، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال ومشروعات الشركة، بالإضافة إلى تقديم برنامج "واعد" لتدريب حديثي التخرج، والذي يسهم في تنمية المواهب المستقبلية وتأهيلها لسوق العمل بشكل احترافي.

وعلى هامش المنتدى، وقعت الوطنية للإسكان 6 اتفاقيات مع عددٍ من الجهات من القطاع الحكومي والخاص بقيمة، حيث وقعت اتفاقية مع "منشآت" والتي تهدف إلى التعاون على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مسار خاص بالبناء والتشييد، ومذكرة تفاهم مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان؛ بهدف التعاون على برنامج توطين لتحقيق أحد مستهدفات برنامج ركائز في تعزيز الكوادر الوطنية، وصندوق التنمية العقاري لتمويل المطورين؛ وذلك بهدف تقديم التسهيلات التمويلية للمطورين العقاريين، ومصنع الفنار الذي سيركز على تدريب الكوادر الوطنية ونقل المعرفة، بالإضافة إلى توقيع مذكرتي تعاون مع منصة تعمير للتمويل ومجموعة عصام خيري قباني للتعاون على تقديم الحلول التمويلية لشراء مواد البناء وتوفيرها.

من جهته، أكد وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي على تكامل الوزارة مع المنظومة الحكومية والقطاع الخاص لإيجاد الفرص الاقتصادية والوظيفية للمواطنين، وما نتج عنه من ارتفاع عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص من 1,7 مليون في 2019 إلى 2,3 مليون في 2023، وهو رقم قياسي يتم تحقيقه للمرة الأولى، من بينهم 361 ألف لم يسبق لهم العمل. وقال: "قبل يوليو 2021 لم يكن لدينا قرار لتوطين المهن والأنشطة العقارية، وكان عدد السعوديين العاملين في القطاع لا يتجاوز 12 ألف، وبعد عامين من تطبيق القرار أصبح لدينا أكثر من 26 ألف مواطن يعملون في القطاع العقاري، بنسبة زيادة 116 %، من خلال 12 مهنة عقارية متعددة، سواءً في الوساطة، أو البناء المستدام، أو التحكيم". وأضاف الراجحي أن الوزارة أسهمت في إيجاد المزيد من فرص التوظيف للسعوديين في القطاع العقاري، من خلال تأسيس 12 مجلساً قطاعياً لتطوير المهارات، منها مجلس التشييد والأنشطة العقارية، وإطلاق الحملة الوطنية للتدريب وعد بالشراكة مع القطاع الخاص، حيث وصلت وعود التزام القطاع الخاص بتقديم 1,155,000 فرصة تدريبية للسعوديين حتى نهاية عام 2025، ومن بينهم العاملون في مجال التطوير العقاري.

.

وزير الصحة يشارك في اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.alriyadh.com/2055334

وصل معالي وزير الصحة الأستاذ فهد بن عبد الرحمن الجلاجل، على رأس وفد سعودي اليوم إلى العاصمة الفرنسية باريس؛ للمشاركة في أعمال لجنة الصحة الوزارية، ضمن أعمال المنتدى الاقتصادي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ويشمل جدول أعمال المشاركة حضور معالية لمؤتمر السياسات رفيع المستوى وعقد عدد من الاجتماعات الثنائية، كما يتضمن حفل عشاء وزاري تنظمه وزارة الصحة الفرنسية، للدول الأعضاء لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

ويشارك الجلاجل غداً في أعمال الجلسات الرسمية للجنة الصحة لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD ، المنعقدة تحت شعار " سياسات أفضل لنظم صحية أكثر مرونة"، لمناقشة التحديات الصحية وتعزيز مرونة البلدان لمواجهة الأوبئة.

ويعقد معالي وزير الصحة خلال زيارته لفرنسا، عددًا من اللقاءات مع عدد من وزراء الدول والمسؤولين الدوليين في المنظمات الصحية على هامش اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك لبحث أوجه التعاون.

واستهل معالي وزير الصحة زيارتة والوفد المرافق له، بجولة في مستشفى Paris Necker في العاصمة الفرنسية باريس، للاطلاع على أحدث التقنيات والابتكارات في مجال الرعاية الصحية والخدمات الإسعافية وبحث سبل تعزيز التعاون الصحي بين المملكة وفرنسا.

وتتضمن الزيارة جولة ميدانية في عدد من المستشفيات لاستعراض أحدث التقنيات والمعدات الطبية المتاحة، وسيتم تبادل الآراء حول فرص التعاون المحتملة بين الجانبين في مجال تحسين الرعاية الصحية وتبادل الخبرات والمعرفة في هذا المجال.

يذكر أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي منظمة دولية تضم (38) دولة متقدمة تلتزم باقتصاد السوق الحر وتهدف المنظمة إلى تعزيز السياسات التي تحسن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب.

ويضم الوفد الصحي الذي يرأسه معاليه كلاً من الرئيس التنفيذي لشركة الصحة القابضة الدكتور ناصر الحقباني، و رئيس الهلال الأحمر السعودي الدكتور جلال العويس، ووكيل الوزارة للصحة العامة الدكتور هاني بن عبدالعزيز جوخدار، ووكيل الوزارة للخدمات العلاجية الدكتور طريف بن يوسف الأعمى، والمدير العام للتعاون الدولي المتعدد معالي الحربي.

منصة "أبشر" تحذّر من عمليات الاحتيال والروابط المشبوهة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 ديسمبر 2024م
https://www.alriyadh.com/2055323

أكدت منصة وزارة الداخلية الإلكترونية "أبشر"، ضرورة عدم التجاوب مع أي رسائل أو اتصالات تزعم تسهيل الخدمات للمستفيدين من مواطنين ومقيمين، ومشاركة البيانات الشخصية مع أي جهة أو شخص، والمحافظة على سريتها، حماية لخصوصيتهم وتجنبًا لتعرضهم للمساءلة القانونية، وذلك عبر الحملة التوعوية المستمرة على مدار العام تحت شعار (لا يستغلونك.(

وحذرت المنصة من زيارة وتسجيل الدخول لمواقع غير آمنة، مؤكدةً التعامل مع الحسابات الرسمية لها من خلال موقعها الرسميwww.absher.sa ، أو عبر عبر تطبيقها على متاجر التطبيقات الرسمية، حيث يمكن تغيير الرقم السري عبر موقع أبشر الرسمي، أو من خلال أجهزة الخدمة الذاتية واختيار "إعادة إنشاء كلمة المرور"، وتغيير رقم الجوال من الموقع أو من أجهزة أبشر للخدمة الذاتية واختيار "تغيير رقم الجوال"

د. اليوسف: نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم يبرهن حرص القيادة على تحديث القضاء وتقنين تشريعاته

رئيس ديوان المظالم يدشن أول محكمة تنفيذ إدارية في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.alriyadh.com/2055276

دشن معالي رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري د. خالد بن محمد اليوسف محكمة التنفيذ الإدارية، وشهد الحفل عددٌ من الحضور وذلك في فندق الريتز كارلتون في العاصمة الرياض، حيث حضره جمع من أصحاب المعالي الوزراء والفضيلة والسعادة وأعضاء السلك القضائي والمهتمين والإعلاميين، وضمّ الاحتفال العديد من الفقرات المرئية والحوارية تم فيها شرح تفاصيل تفعيل نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم وتدشين محكمته.

وأثناء تدشين معالي رئيس ديوان المظالم لمحكمة التنفيذ الإدارية باكورة محاكم نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم، قال: إنّ وجود نظام التنفيذ وتفعيله على أحكام القضاء والسندات الإدارية؛ يحقق -بإذن الله- الأمان القضائي، ويسهم في دعم مقومات البيئة الاستثمارية والتنمية الاجتماعية والسياحية ووسائل الجذب إليها، وأضاف معاليه أنّ نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم يأتي ليبرهن على توجه القيادة الحكيمة وحرصها بمباشرة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله- على تحديث أنظمة القضاء وتقنين تشريعاته؛ لضمان رفاهية الحياة لمواطني المملكة وقاطنيها.

وأضاف د. اليوسف خلال حديثه أنّ ديوان المظالم يستمد اختصاصه من نظام التنفيذ أمامه بالتنفيذ الجبري على جهات الإدارة وفق القواعد والإجراءات التي بيّنها النظام، والذي تضمن -جزاءً للامتناع عن التنفيذ أو استغلال النفوذ أو السلطة في منع التنفيذ- عقوبات بالسجن والغرامة واعتبارها من جرائم الفساد ومن الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف.

وقد صاحب حفلَ التدشين عددٌ من الفعاليات ومعرض رقمي، تضمن مجموعة من الوسائل التوعوية المبتكرة للتعريف بطبيعة القضاء الإداري ونظام التنفيذ والمنصات والخدمات الرقمية الخاصة بها، واستعراض تطلعات ديوان المظالم في الاستفادة من التقنيات الناشئة وبرمجيات الذكاء الاصطناعي لخدمة أعماله وتجويد وتسريع مخرجاته، كما شهد حفل التدشين متابعة وتغطية إعلامية كبيرة من داخل المملكة وخارجها.

رئيس الشورى يستقبل السفير الأردني

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.alriyadh.com/2055278

استقبل رئيس مجلس الشورى الشيخ د. عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مقر المجلس بالرياض أمس، سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى المملكة د. هيثم صالح أبو الفول.

وفي مستهل الاستقبال رحب رئيس مجلس الشورى بسفير الأردن لدى المملكة، معرباً عن تمنياته بالتوفيق في مهامه بما يصب في مصلحة تعزيز العلاقات الثنائية الأخوية التي تربط بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في شتى المجالات، لافتاً النظر إلى أهمية تعزيز التعاون على صعيد العلاقات البرلمانية التي تجمع مجلس الشورى ومجلسي النواب والأعيان بالأردن. من جهته، أكد السفير الأردني عمق العلاقات الأخوية الوثيقة والمتميزة والمتجذرة التي تجمع المملكة الأردنية الهاشمية بالمملكة العربية السعودية، التي تلقى اهتمام ورعاية قيادتي البلدين الشقيقين، مشيداً بالنهضة الكبيرة التي تشهدها المملكة العربية السعودية وما حققته من إنجازات في ظلّ رؤية 2030.

وقد جرى خلال الاستقبال استعراض العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الشقيقين بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات وبما يخدم المصالح المشتركة.

باحث اجتماعي لـ"الرياض": خمسة عوامل تؤدي لطلاق فئة كبار السن

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.alriyadh.com/2055282

كد الباحث والأخصائي بعلم الاجتماع فؤاد المشيخص أن نسبة الطلاق في المجتمع لدى فئة كبار السن أعلى من الفئات العمرية الأخرى، محذرا من التراكمات بين الأزواج، ما قد يؤدي للطلاق بينهما مع تقدم العمر، وعزا ذلك الارتفاع إلى التغير السريع في أنماط الحياة الاجتماعية، مشيرا إلى أن أرقام الإحصاءات تشير بوضوح إلى أن نسبة الطلاق بين كبار السن تعد الأكبر بين فئات المتزوجين العمرية.

وقال لـ"الرياض": "استنادا إلى تقرير الهيئة العامة للإحصاء لعام 2022 نجد أن أعداد النساء المطلقات في المملكة في الفئة العمرية من 45-49 عاما بلغ 37002 مطلقة، وأن الأعداد في الفئة العمرية من 50-54 عاما بلغت 30979 مطلقة، فيما لم تتجاوز حالات الطلاق في الفئة العمرية من 20-24 عاما الـ18406 مطلقات، فيما تقل في الفئة العمرية المسنة من 60-64 عاما إذ بلغت 16724 امرأة مطلقة."

وعزا ارتفاع حالات الطلاق لدى كبار السن إلى خمسة عوامل تعد الأكثر تأثيرا في حدوث حالات الطلاق، وقال: "تلعب التراكمات دورا هاما في تحقق الطلاق على المستوى البعيد، كما يلعب التنازل دورا هاما في تحقق الطلاق مستقبلا، وكذلك يعمل بعض الأزواج على انتهاك الخصوصية لدى الشريك ما يفاقم الخلافات ضمن التراكمات الخلافية الأمر المؤدي للطلاق"، مضيفا "إن التسلط يسهم في تحقق الطلاق على المستوى البعيد، إذ يشتد ذلك مع السنوات وتقدم العمر فيقرر أحد الأزواج الانفصال ، كما أن عدم الفهم والتفاهم يعد عاملا هاما في تحقق الطلاق في فئة كبار السن"، مشيرا إلى أن عدم القبول بالتغيير يؤدي كعامل مهم للطلاق في تلك الفئة، مشددا على أهمية أن يعي الأزواج منذ البداية لتلك العوامل وأن يحاول الزوجية تخطي الخلافات وحلها أولا بأول. يشار إلى أن العاصمة الرياض بها 118.216 مطلقة، وفي المدينة المنورة 27.673 مطلقة، وفي مكة المكرمة 121.313 مطلقة، وفي المنطقة الشرقية 60.963 مطلقة.

الموارد البشرية تعلن تخفيض تكاليف استقدام العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.alriyadh.com/2055286

أعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رسمياً عن تخفيض السقف الأعلى لتكاليف استقدام خدمات العمالة المنزلية في عدد من الدول، وتشمل هذه الدول الفلبين، سري لانكا، بنغلاديش، أوغندا، كينيا، وأثيوبيا، وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود الوزارة لمراجعة تكاليف الاستقدام والأنظمة المعمول بها، وفقًا للتغيرات في تكاليف الاستقدام.

ولضمان أسعار عادلة تم تخفيض السقف الأعلى لتكاليف الاستقدام.

وقد وجهت الوزارة في وقت سابق الشركات والمكاتب المرخصة بتحديد الحد الأعلى لتكاليف استقدام خدمات العمالة المنزلية من بعض الجنسيات، حيث يبلغ الحد الأعلى لاستقدام خدمات العمالة المنزلية.
من سيراليون 7.5 آلاف ريال، ومن بوروندي 7.5 آلاف ريال، ومن تايلاند 10 آلاف ريال، غير شامل قيمة الضريبة المضافة.
القرار يأتي في إطار سعي الوزارة إلى تطوير الخدمات كافة، وتحسين بيئة سوق العمل وتعزيز جاذبيته، وحرصها على مراجعة التكاليف والخدمات المقدمة والأنظمة وفقاً للمتغيرات الاقتصادية، وبما يتناسب معها، حيث تؤكد لجميع المتعاملين ضرورة التقيد بعدم تجاوز سقف الأسعار المعلن عنها، إذ ستتابع تنفيذ ذلك عبر منصة "مساند."

«قوى" تستبعد إلغاء طلب الانقطاع عن العمل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.al-madina.com/article/871998

تجديد تلقائي للعقود

A A

أوضحت منصَّة «قوى» -الواجهة الجديدة لقطاع العمل في المملكة- أنَّه لا يمكن إلغاء طلب الانقطاع عن العمل بعد تقديمه. جاء ذلك في ردٍّ من المنصَّة -عبر حسابها الرسمي في منصَّة «إكس»- على استفسار مستفيد بشأن مدى إمكانية إلغاء طلب الانقطاع عن العمل. وأضافت: إنَّه لا يمكن نقل خدمات موظَّف حالته متغيِّب عن العمل في أنظمة وزارة الموارد البشرية، ووزارة الداخلية. وتفاعلت منصَّة «قوى» مع سؤال مستفيد بشأن إمكانية نقله على شركة أُخْرى بعد انتهاء عقده مع شركته.

وردَّت المنصَّة: في حال عدم انتقال الموظف، أو الخروج النهائي خلال مهلة السَّماح سيتم تغيير حالة الموظف إلى متغيِّب عن العمل في أنظمة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وأنظمة وزارة الداخلية، ولا يمكن نقله.«

وأكدت وزارة الموادر البشرية على أنَّ العقود تتجدَّد تلقائيًّا في منصَّة «قوى»، ما لم يقم أحد الطرفين بإنهاء العلاقة التعاقدية. وقالت الوزارة إنَّه يمكن إنهاء العلاقة التعاقدية من خلال الحساب الشخصي في منصَّة «قوى»، ثم خدمة العقود الوظيفية.

من جهة أُخْرى تفاعل حساب خدمة العملاء التَّابع للجوازات مع سؤال أحد المتابعين بشأن إمكانية استخراج كارت الإقامة للعامل عبر الجوَّال.

وردًّا على ذلك، قالت الجوازات: «يمكنك استخدام الهوية الرقمية على الأجهزة الذكية، ولا تحتاج إلى مراجعة إدارة الجوازات لطباعة هوية مقيم. كما يمكنك طلب طباعة هوية مقيم عبر خدمة توصيل الوثائق في منصَّة (أبشر)». وفي وقت سابق، أوضحت المديرية العامة للجوازات أنَّ جواز السفر لا بُدَّ أنْ يتم استلامه خلال مدة زمنية محددة، وذلك حتى لا يتم إلغاؤه.

وقالت «الجوازات» -على حسابها الرسمي بمنصَّة «إكس»-: «في حال تم إصدار جواز السفر، ولم يتم استلامه خلال 90 يومًا من تاريخ إتمام الإجراء، يتم إلغاء الجواز، ويتطلَّب سداد رسوم الإصدار مرَّة أُخْرى.

«الضمان» يشترط عقد إيجار موثق باسم مقدم الطلب

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 11 جماد ثاني 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.al-madina.com/article/871997

تحذير من تخفيض القيمة

A A

كشفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، عن شروط عقد الإيجار في الضمان الاجتماعي. وأوضحت الوزارة - عبر حسابها الرسمي على منصَّة «إكس»- أنَّه من شروط عقد الإيجار في الضمان الاجتماعي أنْ يكون باسم مقدِّم الطلب، وأنْ يكون نشطًا وموثَّقًا في منصَّة «إيجار». كما يجب أيضًا التحقُّق من تطابق العنوان الوطني المسجَّل في منصَّة الدعم والحماية الاجتماعية مع العنوان المسجل في عقد الإيجار، لتجنُّب إيقاف المعاش في حال اختلاف البيانات.

وأبانت الوزارة، أنَّه يمكن الاستعلام عن نتائج الأهلية في الضمان الاجتماعي عن طريق الموقع الإلكتروني، وتطبيق الضمان» HRSD البطاقة الرقمية.«

وفي سياق متَّصل، أكد الحساب الرسمي للضمان الاجتماعي، على منصَّة «إكس»، أنَّ قيمة الإيجار المسجَّلة من ضمن أسباب عدم أهلية مقدم طلب الحصول على معاش الضمان الاجتماعي. وأفاد الحساب، أنَّ رسالة عدم الأهلية للمستفيد تظهر عندما تكون قيمة الإيجار المسجَّلة في عقد الإيجار أقل من القيمة السوقية لأسعار العقارات في المنطقة، وفقًا لتقييم الجهة المختصة.

يُشار إلى أنَّه كان قد صدر توجيه ملكي كريم بالموافقة على زيادة الحد الأدنى الأساسي لاحتساب المعاش لمستحقي الضمان الاجتماعي بنسبة 20%، وبحد أقصى 5 آلاف ريال للأسرة الواحدة.

الحقيل: 12.2 ٪ مساهمة أنشطة العقار في "غير النفطي" و11.3 ٪ للبناء والتشييد

وزير العدل: طبّقنا الهوية العقارية.. ولا يوجد صك بمخطط موقف أو ملغى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2153547

أكد وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، أنه لا يوجد أي صك ضمن مخطط معتمد موقف أو ملغى لسبب يعود إلى الصك، موضحاً أن أي صك يقع ضمن مخطط معتمد من الجهة المختصة هو صك فعّال، بناءً على الأمر الملكي الصادر بهذا الشأن قبل 3 سنوات. وأشار خلال مشاركته في أعمال النسخة الثالثة لمنتدى مستقبل العقار المقام في الرياض، تحت

شعار «قوة المرونة.. بناء مستقبل عقاري مستدام ومزدهر»، الذي دشنه وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان ماجد الحقيل، بمشاركة أكثر من 85 دولة و300 متحدث يمثلون القطاعين الحكومي والخاص، إلى جانب نخبة من الاقتصاديين والمستثمرين وصنّاع القرار وخبراء منظومة القطاع العقاري على المستوى المحلي والدولي، إلى أن وزارة العدل، رفعت الإيقاف والإلغاء عن أكثر من 20 ألف صك خلال الفترة الماضية، لافتاً إلى أنه في حال أُلغي الصك الأساس فإن الصكوك المتفرعة عنه ضمن المخططات المعتمدة لا يسري عليها هذا الإلغاء.

وقال: «سبق أن صدر التوجيه الكريم بتشكيل فريق لمعالجة بعض الصكوك التي بها مخالفات واقتراح الإجراءات التأديبية أو الجنائية - بحسب الأحوال-؛ ما يضمن معالجة مشكلة كل من بيده صك وهو حسن النية، وعليه تمّت معالجة أكثر من 250 مليون متر مربع.«

وأوضح الصمعاني، أن وزارة العدل، بدأت في تطبيق الهوية العقارية، التي تضمن عدم الازدواجية أو التداخل في الصكوك، مشيراً إلى أن عدد الصكوك العقارية الصادرة وفقاً للهوية العقارية بلغ أكثر من 500 ألف صك، فيما تستهدف الوزارة بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان تسجيل أكثر من 4 ملايين صك.

تنظيم قسمة التركة بين الورثة

وأعلن وزير العدل، إطلاق المنصة الإلكترونية الموحدة لقسمة التركة لتسريع عملية القسمة وتسهيل الإجراءات، من وفاة المورث لحين استلام الورثة حقوقهم.

والتي تهدف إلى تسهيل وتنظيم عملية قسمة التركة بين الورثة بشكل إلكتروني وفعّال، والحد من النزاعات القضائية المتعلقة بقسمة التركات، وأوضح أن المنصة تخدم الورثة في حال رغبتهم في قسمة التركة دون الحاجة إلى رفع دعوى للإفصاح عن التركة أو إنشاء وكالات بينهم لغرض تصفية التركة.

وتعمل المنصة على مسارات عدة؛ الأول مسار الحصر والتوثيق، والثاني القسمة الرضائية، والثالث القسمة الجبرية، ويمكن لأحد الورثة من خلال المسار الأول استخراج وثيقة حصر الورثة، ووثيقة حصر أموال المورث بالتكامل مع الجهات مثل وزارة الخارجية والبنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية.

الحقيل: ارتباط 120 صناعة اقتصادية

وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان ماجد الحقيل، أكد خلال كلمته الافتتاحية أن القطاع العقاري يجد كُل العناية من القيادة وأن مساهمة الأنشطة العقارية في الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي 12.2%، فيما بلغت مساهمة قطاع التشييد والبناء 11.3% حتى الربع الثالث من 2023م، كما أن القطاع يرتبط بأكثر من 120 صناعة اقتصادية، وبيّن أن القطاع العقاري شهد تحولات وتغيرات مدروسة وكبيرة خلال السنوات الماضية على جميع المستويات؛ سعياً لمواجهة تحديات القطاع، حيث تعد التنظيمات الداعمة للقطاع والتشريعات أداة جذب رئيسية لجلب الاستثمارات ورؤوس الأموال للقطاع العقاري، وتعزز التنمية والتطوير والابتكار والإبداع في القطاع، كما تسهم في حفظ حقوق أطراف العملية العقارية، وإيجاد صناعة عقارية ناجحة ومستدامة.

وأضاف، خلال السنوات الخمس الماضية، صدر أكثر من 15 تشريعاً عقارياً، أهمها: نظام التسجيل العيني للعقار، ونظام الوساطة العقارية، ونظام المساهمات العقارية، ونظام بيع وتأجير المشاريع العقارية على الخارطة، ونظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها، إضافة إلى صدور عدد من اللوائح التنظيمية لأنشطة عقارية مثل المزادات والاستشارات والتحليلات العقارية»، وإعادة هيكلة بتشريعات داعمة تعزز الموثوقية والشفافية مثل «إيجار»، و«ملاك»، و«فرز الوحدات العقارية» و«الوساطة العقارية»، وغيرها من الأنظمة التي تم إطلاقها لتعزيز الشفافية في القطاع.

650مليار ريال القروض العقارية

وفي مجال التمويل والدعم السكني، أوضح الوزير الحقيل، أن مساهمة البنوك والمؤسسات التمويلية في القروض العقارية

تجاوزت 650 مليار ريال، في حين بلغ عدد القروض المدعومة من الدولة نحو 750 ألف عقد.

وأضاف الحقيل: منذ إطلاق برنامج الإسكان في 2018م، وحتى نهاية العام 2023م، طرح أكثر من 450 ألف وحدة وأرض سكنية، ونسعى للوصول إلى مليون وحدة سكنية حتى 2030م.

وبيّن أنه تم تأهيل نحو ألفي مطور وتمكين اعتماد 765 مخططاً بمساحة إجمالية تزيد على 16 مليون متر مربع، ودعم اعتماد واستلام مخططات البنية التحتية لأكثر من 350 مخططاً سكنياً.

116تملكوا المسكن الأول

أكد الوزير الحقيل، أنه تم أخيراً توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع عدد من الدول، منها جمهورية الصين الشعبية باستثمارات تجاوزت خمسة مليارات ريال، كما عقدنا اتفاقية لتنفيذ مشروع سكني يوفر نحو 28 ألف وحدة سكنية.
وشهد حفل تدشين المنتدى إعلان توقيع اتفاقية انتقال محفظة برنامج «ضمانات» من صندوق التنمية العقارية إلى الشركة السعودية للضمان الإسكاني، التي استفاد منها أكثر من 116 ألف مستفيد لتملك المسكن الأول بقيمة إجمالية بلغت 77 مليار ريال، فيما بلغت الاتفاقية الثانية 7.4 مليار ريال، إضافة إلى توقيع اتفاقيات عدة لتطوير مشاريع وهيكلة صناديق استثمارية في القطاع العقاري.

الراجحي: 2.3 مليون سعودي في القطاع الخاص

أكد وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي، عن ارتفاع عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص من 1.7 مليون في 2019م إلى 2.3 مليون في 2023م، من بينهم 361 ألفاً لم يسبق لهم العمل.
وقال: «قبل يوليو 2021م، لم يكن لدينا قرار لتوطين المهن والأنشطة العقارية، وكان عدد السعوديين العاملين في القطاع لا يتجاوز 12 ألفاً، وبعد عامين من تطبيق القرار أصبح لدينا أكثر من 26 ألف مواطن يعملون في القطاع العقاري، بنسبة زيادة 116%، من خلال 12 مهنة عقارية متعددة، سواءً في الوساطة، أو البناء المستدام، أو التحكيم.«

السليمان: تحولات في القطاع العقاري

أكد الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية لخدمات التسجيل العيني للعقار «السجل العقاري» الدكتور محمد السليمان، العمل على تمكين التحول في القطاع العقاري إلى شكل مختلف عبر تطبيق أفضل الممارسات العالمية في العقار لتحقيق بيئة موثوقة خصبة تفتح الآفاق للاستثمار وأنهم على بعد خطى في تحول القطاع العقاري بالكامل.

تأسيس 12 مجلساً قطاعياً

الوزير الراجحي أوضح أن «الوزارة أسهمت في إيجاد المزيد من فرص التوظيف للسعوديين في القطاع العقاري، من خلال تأسيس 12 مجلساً قطاعياً لتطوير المهارات، حيث وصلت وعود التزام القطاع الخاص بتقديم 1,155,000 فرصة تدريبية للسعوديين حتى نهاية 2025م، ومن بينهم العاملون في مجال التطوير العقاري، وبلغ التدريب على رأس العمل (دورات داخلية في المنشأة) وقيمة الدعم 50% من الراتب بحد أقصى 3000 ريال.

% 227نمو القطاع غير الربحي

كشف الوزير الراجحي، ارتفاع منظمات القطاع غير الربحي من 1440 قبل الرؤية إلى 4400، بنسبة نمو 227%، واستهداف زيادة العدد 30% خلال العام 2024م‏، مشيداً بالاتفاق بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان والجمعيات العقارية ومؤسسة الإسكان التنموي، ونتج عنه تأمين 16 ألف وحدة سكنية للأسر الأشد حاجة كتمليك.
وأشار إلى أن لدى الحكومة 123 برنامجاً لتقديم الدعم والإعانات، ومن أكبر تلك البرامج ما يتعلق بمستفيدي الضمان الاجتماعي، والأشخاص ذوي الإعاقة، وحساب المواطن، ووصل الدعم في هذه البرامج الثلاثة في 2023م، إلى أكثر من 86 مليار ريال، مؤكداً على أن الوزارة تعمل حالياً على مبادرة «سكن وتمكين» بهدف تحفيز 1000 أسرة ضمانية للالتحاق ببرامج التمكين، والتحول من أسر محتاجة إلى منتجة.
وأوضح، أن عدد المسجلين في المنصة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية أكثر من 1100 شركة، كما بلغ إجمالي مساهماتها أكثر من مليار ريال، خلال 10 أشهر من إطلاق المنصة، حيث يعد قطاع الإسكان الأكثر دعماً من الشركات، من خلال 21 مبادرة، بقيمة تجاوزت 677 مليون ريال؛ لدعم البرامج السكنية للفئات الأشد حاجة ممن ترعاهم الوزارة.

الخطيب: 150 مليون زائر بحلول 2030

أوضح وزير السياحة أحمد الخطيب، أنّ توسع المملكة في تنفيذ المشاريع الكبرى يهدف لتطوير القطاع السياحي، وجذب الاستثمارات، إضافة إلى التنافس على 1.7 مليار سائح في العالم يبحثون عن أشياء جميعها موجودة في المملكة.
وبيّن وزير السياحة، أنّ الجودة في المشاريع القادمة والمتعلقة بمرافق الضيافة عالية جدًا، سواءً في الفنادق أو

المنتجعات؛ مشيرًا إلى أنّ الوزارة وقعت اتفاقيات متعددة لدخول فنادق كبرى، حيث ستتوفر في المملكة أرقى المرافق في الضيافة.
مشيرا إلى أنّه تم إغلاق جميع المرافق التي لا تمتلك التراخيص وذات الخدمات الضعيفة، والتي شملت أكثر من 250 فندقاً في مكة المكرمة خلال 2023م، مؤكداً حرص الوزارة على رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة.
لافتاً إلى أنه في 2023م، ارتفعت مساهمة قطاع السياحة 4.5% من إجمالي الناتج المحلي، و7% من إجمالي الناتج النفطي، فضلاً عن إيجاد العديد من الوظائف.

خلال مشاركته في منتدى مستقبل العقار
أمير عسير: خطة زمنية لمواجهة 10 تحديات.. وتطوير 4000 قرية تراثية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2153546

أكد أمير منطقة عسير الأمير تركي بن طلال بن عبدالعزيز أن رؤية 2030 تسعى إلى إيجاد البدائل والميزات النسبية المتوفرة في كل المناطق لتنويع مصادر الدخل.
وقال: «إن تحديد الميزات النسبية في كل منطقة وتحويلها إلى ميزات تنافسية دعم عجلة التطوير في المنطقة»، مشيراً إلى أن إستراتيجية عسير أول إستراتيجية مناطقية في المملكة، لافتاً إلى تحديد 10 تحديات يجري العمل على حلها بالفعل أو في الطريق للانتهاء تتضمن إكمال المدينة الجامعية، والمطار، وطريق جيزان عسير، والمدينة الطبية، ورفع مستوى جودة الاتصالات والكهرباء، وإيصال التحلية وإنهاء العجز وإيصال شبكة المنازل، وإكمال المدينة الصناعية والإسكان.
وقال: «إن تنفيذ «المخطط الإقليمي» ساهم في التعرّف على التمدد السكاني والحدائق والمباني والمدارس والطرق حتى تُسهل عملية التطوير العقاري الذي اكتمل بنسبة 40% حتى الآن، خصوصاً بعدما كانت مدن المنطقة سابقاً تنمو بشكل عشوائي وتحتاج إلى بنية تحتية.«
وأوضح أن المشاريع الاستثمارية الكبرى كانت تُجهّز بشكل متوازن خلال السنوات الماضية وينطوي تحتها عدد من المبادرات لتحقق الاقتصاد والرفاهية للمجتمع.
وبيّن أن عسير تمتلك 150 كيلومتراً على ساحل البحر، سيتم ربطها مع الجبل والصحراء من خلال الطرق أو الأفكار، وذلك عن طريق التعاون مع شركة البحر الأحمر وهيئة البحر الأحمر، كما تمتلك عسير 4000 قرية تراثية، مستغل منها قريتان، ويتم العمل حالياً على تطوير بقية القرى مثل قرية العكاز التي تبعد عن أبها نحو 10 كيلومترات، وأسهم أهلها فيها كجزء من عملية التغيير والتطوير، حتى أنهم تبرعوا بأراضيهم حتى يجعلوا منها قرية أثرية ووجهة سياحية. وقال: «لجعل المنطقة عالمية طوال العام لا بد من توفير البيئة الصحية لاستقطاب المستثمرين، لذا خططنا لعمل «لجنة استثمار» في هيئة تطوير المنطقة وهو ما مكننا من جمع مبلغ 6.5 مليار من الحجم المطلوب لتطوير القطاع الخاص البالغ قدره 8 مليارات ريال، كما أسّسنا لجنة لتذليل التحديات التي تواجه رجال الأعمال أسهمت في حلّ 90% من التحديات الكبرى التي تواجه المستثمرين التي نعلم بها بالتعاون مع الوزارات المعنية.«

ثمّن منجزات 2023 وأطلق خطة 2024

أمير الباحة: لن أقبل التهاون في حقوق المواطنين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2153537

أكد أمير منطقة الباحة الأمير الدكتور حسام بن سعود بن عبدالعزيز، أنه لن يقبل أي تهاون في حقوق المواطنين، مطالباً منسوبي الإمارة والمحافظات خلال إطلاقه أمس الخطة التشغيلية لإمارة المنطقة، بتخصيص 2024م، لتوفير الحلول النظامية للمواطنين والمقيمين، مثمناً ما أنجزه من خطة 2023م، بفضل ما أولته حكومة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين من عناية ورعاية بالإنسان باعتباره محور التنمية، مشيداً بالدور الكبير لوزير الداخلية الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف، وكافة الوكلاء والمساعدين، في دعم كافة إنجازات الإمارة. وأكد أن رفد مسيرة التحسين والتطوير بالقدرات البشرية واللوجستية جاءت مواكبة لتطلعات القيادة وطموحاتها العريضة، لتكون إمارة منطقة الباحة متميزة في الأداء ورائدة في العمل المؤسسي، وممكنة وداعمة لجهود مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع الثالث ومؤسسات المجتمع المحلي وداعمة للتكامل البناء والعمل التشاركي بين تلك الجهات.

وتتضمن الأهداف الرئيسية للخطة التشغيلية للعام 2024م، مفردات عدة، منها بناء مشروع إستراتيجية الإمارة، ومواءمة مشروع إستراتيجية الإمارة وخططها التشغيلية ومشروع إستراتيجية تطوير المنطقة، والتميز في خدمة المواطن والمقيم بأعلى جودة، وتعزيز ثقافة العمل المؤسسي، والمتابعة وقياس الأداء المستمر لجميع الوحدات بالإمارة والمحافظات والمراكز، وتعزيز دور الإمارة الإشرافي على جميع القطاعات الخدمية بالمنطقة.

وخصصت الخطة حوافز للارتقاء بمستوى الأداء منها برامج جوائز التميز الوطنية، والتميز الوظيفي، والشهادات المهنية الاحترافية، وتحديد الجدارات الوظيفية، وبطاقات الأداء التشغيلي، واعتمدت الخطة (34) فعالية رئيسية ضمن روزنامة الأنشطة الرئيسية للإمارة لعام 2024م، ووضعت الخطة مؤشرات أداء للمحافظات وقياس رضا المستفيدين، ورصد أثر المبادرات والشراكات وتحسين المؤشرات المعتمدة للإمارة وتطوير مؤشرات متابعة أداء الجهات الحكومية بالمنطقة.

وتقوم الخطة على تحسين مؤشر الالتزام في معايير التحول الرقمي؛ ومؤشر جودة البيانات الوظيفية، ومؤشر كفاءة الإنفاق.

وتتابع الخطة ملفات الإيواء السياحي، ومساهمة المنطقة في مبادرة السعودية الخضراء، وإزالة التشوّه البصري، وتعزيز التنمية الزراعية، ورفع كفاءة المسؤولية الاجتماعية، وتحفيز الاستثمارات وتنمية القطاع التعاوني، واستنهاض الشراكات المجتمعية، وتفعيل أدوار القطاع غير الربحي.

فيما حققت منطقة الباحة النطاق الأخضر في مؤشر جودة البيانات الوظيفية، وزادت الساعات التطوعية بنسبة 110% والعائد الاقتصادي من التطوع بنسبة 84%، وارتفع مؤشر المشاركة في الأيام العالمية والمناسبات الوطنية بنسبة 140%، وانخفض عدد المشاريع الخدمية المتعثرة في المنطقة بنسبة 60%، وارتفع عدد المهرجانات والفعاليات السياحية في المنطقة بنسبة 35%، وزاد عدد القرى التراثية المطورة في المنطقة بنسبة 30%، وتمت معالجة حالات التشوه البصري بنسبة 61%، وزادت دور الإيواء في بنسبة 7%، وارتفعت الشراكات المجتمعية بنسبة 17%.

وتم تخصيص 9 مشاريع مدن زراعية جديدة، وتضاعف عدد الجمعيات الزراعية بنسبة 120%، وزاد عدد المهرجانات الزراعية بأكثر من 300%، وارتفعت نسبة الإقراض الزراعي بالمنطقة إلى 800%.

وزير الخارجية يشارك في اجتماع مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي

جرى تبادل الآراء حول مستجدات الشرق الأوسط والوضع في غزة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://sabq.org/saudia/wru4zofp2p

شارك الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير الخارجية اليوم، في اجتماع مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، المنعقد في مدينة بروكسل، برئاسة الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية السيد جوزيب بوريل.

وتم خلال غداء العمل المنعقد لمجلس الشؤون الخارجية تبادل الآراء حول المستجدات في الشرق الأوسط وعلى رأسها الوضع في قطاع غزة، وضرورة العمل بشكل فوري لوقف إطلاق النار، والتعامل مع آثار الكارثة الإنسانية التي يعيشها سكان القطاع، وذلك بمشاركة الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية الدكتور أيمن الصفدي، ووزير خارجية جمهورية مصر العربية سامح شكري.

وزيرة الإسكان البحرينية تؤكد أهمية تبادل الخبرات مع المملكة في مختلف المجالات

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.alyaum.com/articles/6510290

أكدت وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني البحرينية آمنة بنت أحمد الرميحي، أهمية تبادل الخبرات بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين في جميع المجالات التنموية.

وأشارت إلى التحديات التي تواجهها البحرين في ظل الزيادة السكانية المتسارعة التي تشهدها، كون المواطن البحريني المحور الأساسي في كل عملية تطوير.

قطاع الإسكان في البحرين

وأوضحت الرميحي في جلسة بعنوان "القطاع العقاري في منطقة الخليج: مستقبل واعد للتحول"، ضمن فعاليات منتدى مستقبل العقار، أن قطاع الإسكان في البحرين من أوائل القطاعات التي شهدت تطورًا سريعًا منذ ستينيات القرن الماضي، ومن أوائل من وضع اشتراطات معينة للتنظيم والتعمير، ووضع الخطوط العريضة لآلية التطوير والحفاظ على الهوية العمرانية.

وزيرة الإسكان البحرينية تؤكد أهمية تبادل الخبرات بين بلادها والمملكة في مختلف المجالات - واس

وتناولت وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني البحريني، التوازن بين الحفاظ على الثقافة والهوية البحرينية وتطلعات المستثمرين في القطاع الخاص.

ونوهت بالشراكة مع القطاع الخاص لتلبية تطلعات المواطن في أقل فترة ممكنة، والتزام الشركات بمعايير واشتراطات الدولة للحفاظ على الهوية الوطنية.

الصحة العالمية تشيد بـ"نضج" الجهات التنظيمية الصحية السعودية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.alyaum.com/articles/6510229

أشادت منظمة الصحة العالمية بمستوى النضج الذي بلغته التنظيمات الصحية السعودية.

وقال مدير عام منظمة الصحة العالمية د. تيدروس أدهانوم، إن الجهات التنظيمية الصحية والدوائية في المملكة العربية السعودية وتركيا بلغت مستويات عالية من النضج، لتلحق بجمهوريات كوريا وسنغافورة وسويسرا التي كانت أول 3 دول تدرج في قائمة المنظمة كجهات تنظيمية مرجعية تستوفي المعايير والممارسات المعترف بها دوليًا.

إنجازات الصحة العالمية

واستعرض أدهانوم في كلمته اليوم الأثنين في افتتاح الدورة 154 للمجلس التنفيذي للصحة العالمية، إنجازات المنظمة التي تحققت خلال العام المنصرم في مجال الصحة العامة، وهي انخفاض تعاطي التبغ في 150 دولة، وانخفاض عدد المدخنين بمقدار 19 مليون شخص مقارنة بما كان عليه قبل عامين.

ووضع قيود في 6 بلدان على استخدام الدهون المتحولة في الصناعات الغذائية، وكذلك سريان تلك القيود في 7 بلدان أخرى، وتعزيز الرضاعة الطبيعية، ودعم المزيد من البلدان في معالجة الهزال والسمنة لدى الأطفال، وتنظيم تسويق المنتجات الضارة بصحة الأطفال بما في ذلك السجائر الإلكترونية.وأيضًا توقيع 147 دولة على إعلانCOP28 ، مع التزام الجهات المانحة بأكثر من مليار دولار أمريكي، والاتفاق على التحوّل بعيدًا عن الوقود الأحفوري.

بناء أنظمة صحية

وأضاف أدهانوم أن المنظمة دعمت أكثر من 50 دولة في بناء أنظمة صحية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، ووضع خطط عمل الصحة الواحدة، مع إدراك الارتباط الوثيق بين صحة البشر والحيوانات والبيئة. وعلى المستوى السياسي، قال إن عام 2023 كان عامًا بارزًا بالنسبة للتغطية الصحية الشاملة، مع انعقاد الاجتماع الثاني رفيع المستوى في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي.

وفي الفترة التي سبقت الاجتماع، نشرت المنظمة والبنك الدولي بيانات جديدة أظهرت أن نصف سكان العالم لا يتمتعون بالتغطية الصحية الشاملة، وأن ملياري شخص يواجهون صعوبات مالية بسبب الإنفاق الصحي من أموالهم الخاصة.

وفي الإعلان السياسي، تعهدت البلدان بأكثر من 50 التزامًا للتوسع التدريجي في الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، ومن أجل دعم البلدان في تعزيز الرعاية الصحية الأولية، انضمت المنظمة إلى اتحاد من بنوك التنمية لإطلاق منصة الاستثمار في الصحة بتمويل قدره 1,5 مليار يورو.

دعم الحصول على الأدوية

وكان العام الماضي مثمرًا في دعم الحصول على الأدوية والمنتجات الصحية، وعملت المنظمة على التأهيل المسبق بـ 136 من الأدوية واللقاحات ووسائل التشخيص وغيرها من المنتجات، وأضيفت أدوية جديدة لمواضيع التصلب المتعدد والسرطان والقلب والأوعية الدموية إلى قائمة الأدوية الأساسية.

وأطلقت المنظمة مع اليونيسيف والتحالف العالمي للقاحات مبادرة اللحاق الكبير لاستعادة واستئناف برامج التلقيح الروتيني، التي عطلها وباء كوفيد-19، واعتمدت المنظمة لقاحين جديدين ضد الملاريا، من شأنهما سد الفجوة في العرض والطلب، وإنقاذ حياة الآلاف من الشباب خاصة في إفريقيا.

إضافة إلى استجابة المنظمة للعديد من حالات الطوارئ الصحية في العالم، ومنها زلازل تركيا وسوريا، والأزمة في جمهورية الكونغو الديموقراطية وإثيوبيا وميانمار وهايتي والسودان وأوكرانيا، وبالطبع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

والتقدم في مفاوضات الاتفاقية الدولية بشأن التأهب والاستجابة للجوائح والطوارئ الصحية وتعديلات اللوائح الصحية الدولية.

نائب أمير منطقة تبوك يطلع على تقرير لإدارة المرور بالمنطقة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م

https://www.al-jazirah.com/2024/20240123/ln13.htm

»الجزيرة» - تبوك:

اطلع صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سعود بن عبدالله الفيصل بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة تبوك على تقرير إدارة مرور منطقة تبوك خلال الفترة الماضية والذي تضمن الجهود والإنجازات، والفعاليات والأنشطة التي نفذتها إدارة مرور المنطقة، وأهم البرامج التوعوية الهادفة إلى توعية المجتمعات من مخاطر الحوادث المرورية . جاء ذلك خلال لقاء سموه بمكتبه بالإمارة أمس الاثنين، مدير إدارة مرور المنطقة العميد علي بن مهذل القحطاني. ونوّه سمو نائب أمير منطقة تبوك بجهود إدارة المرور بالمنطقة وما حظي به القطاع ضمن القطاعات الأمنية بالمملكة من تطور متواصل بفضل الله ثم بفضل دعم واهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي العهد - حفظهما الله- وبمتابعة من سمو وزير الداخلية. مؤكداً سموه على أهمية الدور الفاعل لرجل المرور في الحفاظ على الأرواح والممتلكات من خلال تطبيق الأنظمة المرورية.

ADVERTISING

من جهته قدم العميد القحطاني باسمه ونيابة عن منسوبي مرور المنطقة الشكر والتقدير لسمو أمير منطقة تبوك وسمو نائبه على دعمهما ومتابعتهما لإعمال إدارة المرور بالمنطقة.

تنمية القدرات البشرية.. استعداداً للمستقبل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.alriyadh.com/2055308

د. فهد محمد بن جمعة

مازالت معظم أنظمة الدول التعليمية اليوم تعتمد على نماذج وضعت منذ عقود من الزمن، وهناك محاولات مجزأة للإصلاح والتحديث، لكنها غير كافية لمعالجة اتساع الفجوة بين نظم التعليم التقليدية ومتطلبات أسواق العمل الجديدة، حيث تشير بعض الدراسات أن 65% من الأطفال الذين يدخلون المدارس الابتدائية اليوم سيجدون وظائف ليست موجودة بعد، مما قد يتسبب في فشلهم، إذ لم يتم إعدادهم وتجهيزهم بمهارات تتلاءم مع معطيات مستقبل سوق العمل. لهذا تأتي تنمية القدرات البشرية في مقدمة الأولويات الأساسية للبلدان، بل إنها المحرك الفعال للتنمية ونمو الاقتصاد، وتقود إلى زيادة الإنتاجية ورفع الكفاءة والقدرة التنافسية للعمال. لذلك يتمتع الأشخاص المتعلمون والموهوبون بالمعرفة والقدرة على تطوير مفاهيم وتقنيات وإجراءات جديدة، تدعم الإبداع وريادة الأعمال وتبني التكنولوجيات الجديدة.

إن استثمار الدول في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب وتنمية المهارات، يعزز المعرفة والقدرات والمهارات التراكمية للأشخاص، ولذا تعطي الدول ذات النمو الاقتصادي السريع أولوية لتنمية واستخدام إمكانات رأس مالها البشري، مما يجعلها قادرة على التعامل مع احتياجات وتغيرات الاقتصاد العالمي المتسارعة بكل مرونة وبشكل فعال، مما يمنحها أفضل المزايا بتوفير أفضل الظروف للعمل وأنماط الحياة، والذي يدفع بعجلة النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والتنمية الاجتماعية نحو التقدم المستدام والازدهار. كما أن الدول التي لديها عمالة متعلمة ومدربة، بما يتناسب مع مستجدات العصر، قادرة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز إمكانيات العمل والنمو الاقتصادي.

فحرصاً من قائد رؤية 2030، على تنمية القدرات البشرية محلياً وعالميا، يطلق ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، رئيس لجنة برنامج تنمية القدرات البشرية، مؤتمر مبادرة القدرات البشرية تحت شعار «الاستعداد للمستقبل» في 28 و29 فبراير 2024م، وهو المؤتمر الأول من نوعه كمنصة عالمية تعاونية للحوار والنقاش حول الاستثمار في تنمية القدرات البشرية، في ظل التحديات والمتغيرات الاقتصادية العالمية السريعة التي يحركها التقدم التقني والرقمي والذكاء الاصطناعي، والذي يستضيف أكثر من 6000 من الخبراء والمختصين، و150 متحدثاً عالمياً من قادة الرأي والخبراء وصناع السياسات من الحكومات والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي ومراكز الفكر من 50 دولة يجتمعون في الرياض، عبر أكثر من 60 جلسة حوارية.

ويأتي هذا المؤتمر امتداداً لبرنامج تنمية القدرات البشرية الذي اطلقه ولي العهد في 15 سبتمبر 2021، وهو أحد برامج رؤية المملكة 2030، والذي يمثل استراتيجية وطنية تستهدف تعزيز تنافسية القدرات البشرية الوطنية محليًا وعالميًا، باغتنام الفرص الواعدة الناتجة عن الاحتياجات المتجددة والمتسارعة، بالتركيز على تطوير وتنمية مسار القدرات البشرية بداية من مرحلة الطفولة، مروراً بالجامعات والكليات والمعاهد التقنية والمهنية، ووصولاً إلى سوق العمل.

ويشمل البرنامج 89 مُبادرة بهدف تحقيق 16 هدفًا استراتيجيًا من أهداف رؤية 2030، وتتضمن استراتيجية البرنامج ثلاث ركائز رئيسة: تطوير أساس تعليمي متين ومرن للجميع، والإعداد لسوق العمل المستقبلي محلياً وعالمياً، وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة.

إن رسالة المملكة من خلال هذا المؤتمر الى العالم، نحن ماضون في تنمية قدرات الموارد البشرية السعودية دون تردد وبخطى متسارعة وأنها من أولى أولويات أهداف رؤيتنا 2030، وإن الحوار والنقاش مع شركاؤنا حول العالم واستمراره، يمكننا من الوصول الى أفضل الأفكار والحلول للتحديات التي تواجهها تنمية القدرات البشرية، لسد الفجوة بين القدرات العمالية ولتلبية احتياجات اليوم والغد مع دخول العالم إلى الثورة الصناعية الرابعة واقتراب الثورة الخامسة، مما ينعكس إيجاباً على إنتاجية ونمو الاقتصاد العالمي نحو مستقبلٍ أفضل.

23

الوئام المجتمعي.. ثروة سعودية لا تنضب

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://www.alyaum.com/articles/6510086/

د.محمد العرب

--في فلسفة الشعوب الواعية، الجغرافيا قدر، التاريخ قدرا أيضا، أما المستقبل فهو أقدار ربانية وقرارات بشرية، الجغرافيا والتاريخ يحددان بعضاً من مساراتنا وظروفنا، ولكن المستقبل يعتمد على القرارات التي نتخذها.

-السؤال المهم، هل يمكن أن يكون الوئام المجتمعي وزيادة الوعي الجمعي الركيزتين الأساسيتين لبناء مجتمع مزدهر ومتقدم ومتصالح ؟ وهل التخلص من تبعات الأحداث التاريخية يزيد من إيقاع تقدم الشعوب نحو مستقبل أفضل؟ وهل نحتاج إلى مكاشفة مسؤولة مع محيطنا لإخبارهم أننا لم نعد نصلح للحوارات السطحية أو المعارك الجانبية أو الانشغال بالملفات العالقة بسبب تعنت أصحابها وترفعهم العبثي على الحلول الممكنة والواقعية..؟ وهل يمكن للسلام أن يولد على يد المترددين والضعفاء..؟ من رحم الأسئلة أعلاه ولد لدي اعتقاد راسخ مفاده أن أهم ما يميز التفكير الجمعي للمجتمع السعودي حرصهم على زرع الوئام المجتمعي وتنميته ورعايته شعبيا وحكوميا -.الوئام المجتمعي يبني جسوراً من التفاهم والتعاون والاهتمام والتكامل للوصول إلى التقدم والريادة، وبالمشهد السعودي نشاهد إصراراً كبيرا على تنمية الوعي الجمعي للمجتمع وتنمية روح المسؤولية والتفاني في البناء والعمل مما انعكس على الأفراد والمجتمع لتحقيق التغيير المنشود المنبثق من أهداف الرؤية المباركة وما تحمله من مقومات غير مسبوقة للنهوض الاقتصادي والفكري بمكانة السعودية والعالم العربي والإسلامي، مما يزيد من فرص الابتكار والنمو الشخصي وتعزيز القدرة على فهم التحديات والاستعداد لمرحلة قفزة اقتصادية وعلميّة مع المحافظة على الموروث الثقافي السعودي الغزير الذي أصبح أحد أهم مقومات التقدم والنهوض -.السعوديون يفهمون جيداً قواعد التغير الإيجابي، لهذا يعملون على تعزيز الوئام المجتمعي بترسيخ قنوات التواصل والتفاهم من خلال تشجيع فضاءات للحوار المفتوح والتواصل الفعّال بين أفراد المجتمع، سواء عبر المجالس الشعبية أو التجمعات الثقافية والاقتصادية أو عبر مشاركتهم المسؤولة في مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة عصرية لتكامل الأفكار وتصحيح المفاهيم المغلوطة التي تحاول غربان الشر إلصاقها بالسعوديين ظلما وعدوانا، دون إغفال الدور التسويقي الملهم للمنجزات الوطنية السعودية، وهذا يعزز الفهم المتبادل مع باقي دول العالم ويقلل من الانقسامات الثقافية التي يتغذى عليها شياطين الشقاق والنفاق، كما أن توفير فرص تعليمية عالية الجودة وبرامج توعية وتطويرية تواكب العلوم والمعارف ساهم في تسليط الضوء على القيم السعودية المشتركة وعزز التسامح والاحترام وساهم بتقارب المخرجات الفكرية لشعب متقدم مثل الشعب السعودي مع بعض دول الإقليم.

-السعوديون لا ينافسون أحداً، السعوديون ينافسون أنفسهم وهذه حقيقة يجب أن يفهمها الجميع ، شخصياً اعتبر تعزيز الشعور بالمسؤولية تجاه تطوير المجتمع وتنامي مكتسباته وتعزيز العدالة والمساواة في الوصول إلى الخدمات والفرص، وتعزيز روح التعاون والعمل الجماعي في مختلف المجالات لتحقيق أهداف مشتركة يقلل من الانقسامات وهذا ما نراه متجذرا في المجتمع السعودي ونتلمس غيابه الفعال في بعض شعوب المنطقة مع الأسف، ولطالما آمنت بأن إشاعة مفهوم الاستثمار في الفرص المرحلية يساعد في بناء أسس قوية للمستقبل ويعزز الاستدامة والتنمية الاقتصادية كما أن الوئام يُحدث تغييراً إيجابياً في نسيج المجتمع ،وينشر ثقافة الاحترام والتسامح ، ويبني مجتمعاً متجانساً ومتكافلاً.

-ختاما لا بد لنا أن ندرك أهمية بناء جسور الوئام وتعزيز الوعي الجماعي كخطوتين حاسمتين نحو مستقبل مزدهر، كما أن إغلاق أبواب خلافات التاريخ والتركيز على تحديات المستقبل هي كلمة سر الازدهار والتقدم في المجتمعات المتطورة ، ولعل نهضة أوروبا مثال واضح بعد قرون من التناحر.

خبير أممي: ارحموا السودان، فما يجري الآن هو جريمة في حق الشعب

المصدر: موقع الامم المتحدة الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 يناير 2024م
https://news.un.org/ar/interview/2024/01/1127907

دعا رضوان نويصر خبير الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في السودان طرفي النزاع إلى الوقف الفوري للعنف، مشيرا إلى أن ما يجري في البلاد الآن هو "جريمة في حق السودان والسودانيين."

وأشار إلى أن السودان عانى لعقود طويلة من الاضطرابات السياسية والإفلات من العقاب وعدم وجود السلطات القضائية وانتهاكات الحقوق. وحث المجتمع الدولي على التوافق حول آليات حل الأزمة السودانية.

وقال نويصر في حوار حصري مع أخبار الأمم المتحدة " **:ارحموا السودان. هذا يكفي ."**ونبه الخبير الأممي إلى أن أغلب الانتهاكات المرتكبة في السودان قد ترقي- من الناحية القانونية- إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية .

عُين نويصر أواخر عام 2022 من قبل المفوض السامي لحقوق الانسان بناء على طلب مجلس حقوق الإنسان لتوثيق الانتهاكات المرتكبة في السودان منذ انقلاب 25 أكتوبر / تشرين الأول 2021 والإبلاغ عنها. وتم تعزيز ولايته خلال جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان لتشمل الانتهاكات الناجمة بشكل مباشر عن الصراع الحالي .

فيما يلي نص الحوار مع الخبير الأممي:

رضوان نويصر :هناك تدمير كلي تقريبا للبنية التحتية- الخاصة منها والعامة- في بعض المناطق، بما فيها المدارس والمستشفيات ودور العبادة وحتى مخازن المساعدات الإنسانية. ثم هناك نهب وسرقة وتدمير العديد من المنازل الخاصة وحرق بعض القرى بأكملها. هناك حوادث مفزعة حول العنف الجنسي والاغتصاب الذي يستهدف النساء والفتيات. هناك اعتداءات على الأطفال بما في ذلك إدماجهم في صفوف العساكر. هناك حالات من التعذيب والاختفاء القسري والسجن غير المبرر. لا ننسى أن السودان دولة متعددة اللغات والقبائل ومن الصعب جدا أن تستمر أعمال العنف هذه والتي قد تهدد بتقسيم السودان إلى مناطق عدة وربما أقاليم متنازعة .

دولة مثل السودان تتميز بتعدد القبائل والمجموعات العرقية والإثنية وعندما يستهدف أي طرف من الجهات المتنازعة قبائل أو إثنيات بعينها فهذا يغذي الصراع العرقي والإثني .

أخبار الأمم المتحدة: دعوت مرارا إلى ضمان التحقيق الفوري والشامل في جميع انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومحاسبة المسؤولين عنها. ما جدوى هذه الدعوات في ظل استمرار الانتهاكات منذ بداية الحرب؟

رضوان نويصر :الإفلات من العقاب كان ولا يزال سببا أساسيا في الانتهاكات التي يتعرض لها أهل السودان. رغم أن كل الأطراف المتنازعة اليوم أعلنت عن وضع آليات ولجان بقصد الحد من ظاهرة الإفلات من العقاب وتقديم المنتهكين إلى العدالة فليس لدينا أي معلومة عن نتائج هذه الإجراءات وهذه الآليات، وهذا الأمر يؤدي إلى تقويض الثقة بين المواطن والحكومة والسلطات العمومية ويؤدي إلى إثارة الشك في المنظومة القضائية. وهذا ما يجعل الإفلات من العقاب عنصرا في مواصلة الانتهاكات والعنف والاعتداءات على الحقوق الأساسية للبشر.

أخبار الأمم المتحدة: كنتَ قد أجريتَ زيارة إلى السودان في بداية تسلمك لمهامك. هل لا زلت على تواصل مع الأطراف؟

رضوان نويصر :زرت السودان في شباط فبراير 2023 -أي قبل بضعة أسابيع من اندلاع الصراع الحالي. وكان هناك أمل كبير في الانتقال إلى مرحلة جديدة في السودان- مرحلة وفاق سياسي وتجميع أطراف المجتمع السوداني ووضع الأسس الضرورية لانطلاق مرحلة سياسية تضمن الاستقرار والأمن وربما الانطلاق الاقتصادي في البلاد. ولكن مع الأسف مع حلول 15 نيسان/أبريل من السنة الماضية- أي قبل أكثر 9 أشهر- تبددت كل الآمال وصرنا نبحث عن وقف لأعمال العنف وانتهاكات الحقوق الأساسية .

أخبار الأمم المتحدة: قلت أيضا إنه ما من حلّ سلمي يلوح في الأفق على الرغم من مبادرات الوساطة الإقليمية والدولية المتعدّدة. برأيك ما الذي يعيق جهود الحل السلمي في السودان؟

رضوان نويصر :غياب الحل السياسي ومواصلة الأعمال العسكرية. في نظري لا يمكن حل الوضع في السودان بالأعمال العسكرية ولابد من إجراء مناقشات ومفاوضات سياسية بإشراك كافة الأطراف المعنية وخاصة الأطراف المجتمعية وأهل الذكر في ميدان السياسة وكذلك إشراك الجمعيات النسائية والشبابية لأن كل هذه الأطراف لها كلمتها في مستقبل السودان والذهاب نحو حل يرضي الجميع وتسريع الانتقال إلى حكومة وسلطات مدنية لتفادي تقسيم السودان وضمان انطلاقة جديدة لحوكمة ديمقراطية وإنماء اقتصادي.

أخبار الأمم المتحدة: كيف تحصلون على التقارير من الأرض؟ هل لديكم مكاتب في السودان؟

رضوان نويصر :في الوقت الحاضر، كما تعلمون، تم إخراج كل الموظفين الدوليين من السودان ولم يبق لنا سوى مكتب صغير في بورتسودان في شرق البلاد وهناك أيضا زملاء سودانيون لا يزالون داخل السودان- ومن بينهم من أصبح نازحا. نعقد اجتماعات أسبوعية مع بعض منظمات المجتمع المدني في السودان وتصلنا الأخبار عن طريق كل هذه المجموعات.

أخبار الأمم المتحدة: هل تنوي زيارة السودان في أي وقت قريب؟

رضوان نويصر :طلبت مؤخرا زيارة السودان- بورتسودان على وجه التحديد- وأنتظر الموافقة والتأشيرة كي أتمكن من الذهاب إلى هناك والاطلاع عن كثب عما يحدث والاتصال بالسلطات والنظر عما إذا كان هناك أمل في أن تتغير الأحوال في البلاد.

أخبار الأمم المتحدة: أخيرا، هل لديك رسالة إلى طرفي النزاع؟

رضوان نويصر :ارحموا السودان، فما يجري الآن هو جريمة في حق السودان والسودانيين. لا ننسى أن هذا البلد عانى لمدة عقود طويلة من الاضطرابات السياسية والإفلات من العقاب وعدم وجود السلطات القضائية، وانتهاكات الحقوق. هذا يكفي. السودان دولة قوية بثرواتها وبشعبها وبثقافتها وبتنوعها المجتمعي والقبلي واللغوي. لابد من وضع حد لهذه الأعمال العدائية والوصول إلى اتفاق. بالطبع، هذا أمر يخص السودانيين وأنا لست خبيرا سياسيا أو عسكريا لإعطاء نصائح في هذا الموضوع، ولكن ما أقوله هو أن ما حدث يكفي وقد فات اللزوم.

كاريكاتير

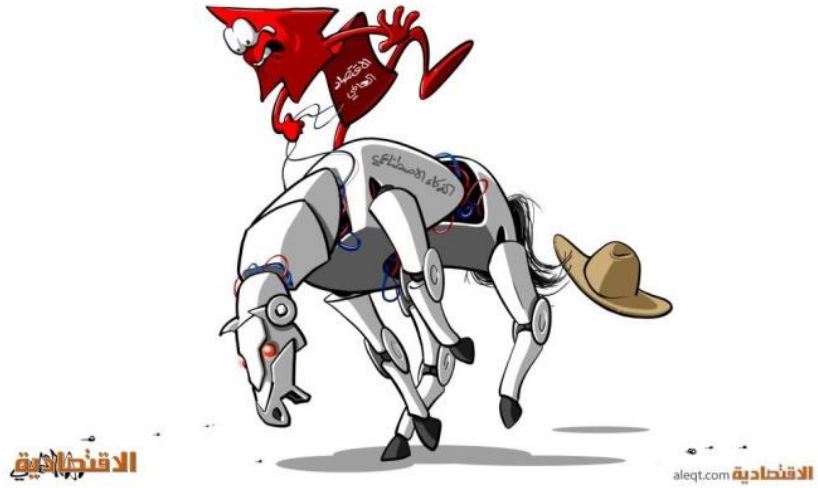

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 11 رجب 1445هـ - 23 ديسمبر 2024م

https://www.aleqt.com/2024/01/23/article_2694226.html

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 11 جماد اخر 1445هـ - 23 يناير 2024م

https://www.alyaum.com/articles/6510087